

فعالية برنامج التدخل المهني للخدمة الاجتماعية لتنمية وعى شباب
المناطق العشوائية بالمخاطر الاجتماعية الناتجة عن مشكلة الإتجار
بالأعضاء البشرية

**Effectiveness of Social Work Intervention Program in
Raising youths Awareness of Slum about the social risks
.resulting from the problem of human organ trafficking**

بحث ميدانية مطبقة على شباب مركز شباب شروق (هـ) بالفيوم

إعداد

محمد حسين أحمد عبد الحافظ

مقدمة :

تعد ظاهرة الإتجار بالبشر من الظواهر التي لا تقصر على مجتمع معين أو دولة معينة وإنما تمتد لتشمل العديد من الدول المختلفة والتي تختلف صورها وانماطها من دولة إلى أخرى طبقاً لنظرة الدولة لمفهوم الإتجار بالبشر ومدى إحترامها لحقوق الإنسان ووفقاً لعاداتها وتقاليدها وثقافتها والتشريعات الجنائية النافذة في هذا المجال والنظام السياسي المتبع بها .

فضحية الإتجار في صورته المختلفة يفقد حقه في الحرية المطلقة أو الأجر المناسب أو الكرامة الشخصية فيما أن ضحية الإتجار بالأعضاء البشرية يتفق مع كل ماسبق بل ويفقد عضو من أعضاء جسمه وهي خسارة لا يستطيع أحد ردها إليه أو تعويضه عنها فضلاً عن المخاطر الجسدية الكثيرة التي يتعرض لها سواء أثناء إجراء العملية أو الآثار الجانبية المترتبة عليها خاصة إذا لم تتوفر الضمانات الطبية اللازمة والرعاية الصحية المناسبة وهو ما يحدث في عمليات بيع الأعضاء البشرية والإتجار بها .

ويعود ذلك كله إلى التقدم العلمي والنقلة الهائلة في الطب والجراحة التي إستحدثت معها عمليات نقل وزراعة الأعضاء البشرية وزيادة الطلب عليها مما أدى إلى إنتشار ظاهرة الإتجار بالأعضاء البشرية ونظراً للظروف الإقتصادية التي تمر بها البلاد ونظراً لحاجة الأفراد إلى المال لكي يضاهي المعيشة لجأ إلى بيع أحد أعضائه وذلك من أخطر الأعمال غير القانونية التي تمس كرامة الإنسان وإنسانيته .

أولاً : مشكلة البحث وأهميته:

يواجه المجتمع العديد من المشكلات التي تؤثر على أفرادها ومنها المشكلات الاجتماعية والإقتصادية والنفسية والتي ينضوى بداخلها مشكلة الفقر والبطالة التي لا ترتبط بفئة معينة أو مرحلة عمرية معينة ولكنها تؤثر على الشباب بإعتبارهم يمثلون شريحة كبيرة في المجتمع وهناك العديد من المشكلات التي يعاني منها الأفراد نتيجة للظرف الاجتماعية والإقتصادية ومنها مشكلة الاتجار بالبشر والإتجار بالأعضاء البشرية .

ويعتبر الإتجار بالبشر جريمة ضد الإنسانية وسلوك إجرامي أثم يدر ملايين الدولارات في مقابل إنتهاك حقوق الإنسان والنيل من حريته وإيذاء جسمه ونفسه فقد يصل الأمر في بعض الأحيان إلى الموت الحقيقي نظراً لخطورة هذا النشاط وآثاره المدمرة على الإنسان ، ولما كانت الشريعة الإسلامية الغراء تتسم بالدرجة القصوى من الرقي الحضاري والإنساني فقد حرمت جريمة الإتجار بالبشر بكل صورها، كما حرمت كل ما يؤدي إلى الوقوع فيها ، وذلك انطلاقاً من مبدأ تكريم المولى سبحانه وتعالى للإنسان ، فلقد خلق الله تعالى بني آدم وكرمهم وفضلهم على سائر

خلقه ، يقول المولى تعالى في محكم آياته : (وَلَقَدْ كَرَّمْنَا بَنِي آدَمَ وَحَمَلْنَاهُمْ فِي الْبَرِّ وَالْبَحْرِ وَرَزَقْنَاهُمْ مِنَ الطَّيِّبَاتِ وَفَضَّلْنَاهُمْ عَلَى كَثِيرٍ مما خَلَقْنَا تَفْضِيلاً) (سورة الاسراء : الايه 70 :
(289)

حيث جاء الإسلام بعقيدته وشريعته ليحرر الإنسان من العبودية ويحقق العدل ويكفل للإنسان كرامته واحترام حرياته الأساسية، كما يهتم الإسلام كل الاهتمام بالإنسان الضعيف ، وتدعيمه لحقوق المرأة وفي ذات الوقت لم يغفل عن إنصاف الرجل وكفالة حقوق الطفل (مبارك ،
(1:2010)

وفي عام 2005 قدر تقرير الأمم المتحدة بشأن الإتجار بالأشخاص أن ما يتراوح بين 600.000 و800.000 شخص يتم الإتجار بهم سنويا عبر الحدود الدولية في جميع أنحاء العالم دون الأخذ في الإعتبار الإتجار المحلى داخل الدول (المكتب التنفيذي للامم المتحدة
المعنى بالمخدرات والجريمة ، فبراير 2009 : 11)

وتسعي مصر جاهدة كدولة طرف في جميع الإتفاقات الدولية ذات الصلة بمكافحة الإتجار بالبشر لتنفيذ التزاماتها الدولية بإتخاذها العديد من الخطوات الجادة والملموسة في هذا المجال ومنذ التصديق عام 2004 م علي البروتوكول الخاص بمنع وقمع ومعاقبة الإتجار بالبشر خاصة النساء والأطفال المكمل لإتفاقية الأمم المتحدة الخاصة بمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية فإنها تتخذ كافة الخطوات اللازمة من أجل مكافحة هذه الجريمة(بروتوكول منع وقمع الاتجار
بالاشخاص ، نوفمبر 2000)

ويأتي في مقدمة الجهود المصرية في هذا الصدد صدور قرار رئيس مجلس الوزراء في يوليو 2007 م بتشكيل اللجنة الوطنية التنسيقية لمكافحة ومنع الإتجار بالبشر " اللجنة الوطنية التنسيقية " والتي تضم في عضويتها ممثلين عن جميع الوزارات والمجالس القومية المعنية وتهدف إلي تنسيق الجهود الوطنية الرامية لمكافحة هذه الجريمة من خلال التعاون في مختلف المجالات(المنع ، الحماية ، الملاحقة الجنائية ، المشاركة ، والتعاون الدولي) وقد توج هذا التعاون والتنسيق بإعتماد البرلمان للقانون رقم 64 لسنة 2010 م بشأن مكافحة الإتجار بالبشر " قانون مكافحة الإتجار بالبشر " والذي لا يكتفي بتجريم إرتكاب أية صورة من صور الإتجار ولكنه يضع الإجراءات الحمائية والوقائية الملائمة لضحايا الإتجار وبموجب المادة 28 من هذا القانون صدر قرار الوزراء، رقم 2353 لسنة 2010 بشأن إعادة تشكيل اللجنة الوطنية التنسيقية. وطلبت اللجنة الوطنية التنسيقية إيماناً بأن وجود بيانات وإحصاءات يعد مطلباً أساسياً وهام في مجال مكافحة الإتجار بالبشر للتعرف علي حجم الظاهرة ومدى إنتشارها من

المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية في بداية عام 2010 بعد دراسة بحثية متكاملة عن حجم الظاهرة وأكثر صورها إنتشاراً في المجتمع المصري (اللجنة الوطنية التنسيقية لمكافحة ومنع الاتجار بالبشر، 2010: 1)

ويرجع إنتشار جرائم الاتجار بالبشر لعدة أسباب من أهمها .الأوضاع الإقتصادية السيئة في كثير من الدول وخصوصا الفقر المنتشر في مناطق الريف الذي تأثر بشدة بإنهيار القطاع الزراعي . والهجرة من الريف إلي المدن والنمو المتصاعد في المراكز التجارية والصناعية في المدن .والمسؤولية المولقاه علي عاتق بعض الأطفال في دعم عائلتهم . وإزدياد النزعة الإستهلاكية الناتجة عن الإنفتاح الإقتصادي الذي تمر به مختلف الدول . وتفسخ النظام العائلي وضعف العلاقات والروابط الإجتماعية مما أدى إلي ضعف دور العائلة في تأمين الحماية والرعاية لأفرادها . والإنتقال من حالة الإعتماد علي الموارد الذاتية في تدبير موارد الرزق إلي حالة البحث عن الأعمال الحرة في سوق العمل للحصول علي السيولة النقدية لتأمين حاجاتهم الفردية . وإزدياد أعداد الأطفال والشباب المتشردين . ونقص وضعف فرص التعليم . وضعف التأهيل المهني . ونقص الأنظمة والقوانين وكذلك عدم وضعها موضع التنفيذ في حالة وجودها (شاعر، 2012: 15-16)

ومع تطور المجتمعات البشرية إتسعت صور وألوان هذه الظاهرة الخطرة حيث لم تعد قاصرة علي عملية كون الإنسان تابعا لآخر ومنقادا له مع سلب حريته والخط من كرامته الإنسانية بل تعدته إلى بيع أعضائه كقطع غيار بشرية أو إستغلاله لغرض نقل وتهريب أمور ممنوعه قانونا (الأعضاء البشرية) ويكون ذلك عبر الوطنية وغيرها من الأعمال المخالفة للشرع والقانون . وقد أضحت هذه الأفة مشكلة تترك الضمير الإنساني للبشرية وتقلق المجتمع الدولي برمته ومع تطور صورالسلوك المختلفة الخاصة بهذه الظاهرة فقد باتت أشكالها المتعددة تمثل إنتهاكا فاضحا لحقوق الإنسان وحياته الأساسية والتي سبق أن نص عليها في مختلف الإنصكوك الدولية ذات العلاقة ومن أهمها الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والمعهد الدولي للحقوق الإجتماعية والإقتصادية . وعليه نجد أن العديد من التشريعات الوضعية قد تصدت لهذه الأفة إلا أن أهم ما يلام علي ذلك أن تلك التشريعات الوضعية جاءت معالجتها متأخرة (عيسى ، 2012 : 189)

وبإنتشار التقدم العلمي الذي ساد العديد من المجالات والتطور الطبي الهائل الذي ظهر جلياً في إتباع بعض الأساليب العلاجية ومنها عمليات نقل وزراعة الأعضاء التي إنتشرت علي نطاق واسع في جميع الدول وبزيادة أعداد المرضى الذين يحتاجون إلي عمليات زرع الأعضاء

البشرية . كل هذا دفع بعض الأثرياء والقادرين إلي محاولة الحصول علي مثل هذه الأعضاء التي يحتاجونها بكافة الوسائل وفي سبيل ذلك تم إستغلال حاجة بعض الفقراء الذين يعانون من المحن والأزمات المالية الشديدة لمساومتهم علي بيع الأعضاء من أجسادهم الحيه لقاء مبلغ من المال عن طريق بعض سماسرة الأعضاء الذين مارسوا تجارة الاعضاء البشرية بكل ما تمثله من جرم وبشاعة وتعارض مع كل الإعتبارات الإنسانية والأخلاقية فلقد أصبحت الأعضاء البشرية كأنها قطع غيار تباع وتشترى للقادرين علي دفع ثمنها وأدي ذلك إلي إنتشار ظاهرة مافيا الأعضاء البشرية (سعد ، 1986 : 2)

وهذا ما أكدت عليه دراسة برنشتاين ، هايدن "Bernstein Hayden" " 2009 " أن الإسرائيليون قادرون على السفر أطوال كبيرة من أجل شراء الأعضاء ولكن مواطني إسرائيل ليسوا وحدهم وقد أثبت الأميركيون والأوروبيون والإستراليون إستعدادهم لإنفاق باهظ المال للحصول على فرصة ثانية في الحياة . وأشارت أن السماسرة عديمي الضمير تستفيد من القوانين الباهتة والحكومات التي تغض الطرف عن إنتهاكات حقوق الإنسان التي تحدث يوميا تقريبا .

وتزايدت في السنوات الأخيرة ظاهرة الإتجار والوساطة في الأعضاء البشرية والتي يقصد بها قيام البعض ببيع أجزاء من أجسادهم مثل الكلي إلي آخرين بحاجة إليها تحت وطأة العوز المادي والبطالة والتقدم العلمي والطب الهائل وتدني مستوي الوعي حول المخاطر الصحية للبيع وحول حقوق البائعين في الصحة والحياة وبرغم أن عمليات نقل وزرع الأعضاء يجب أن تؤسس علي مفاهيم ومبادئ إنسانية وحقوقية وجوهرها حق الإنسان في الرعاية الصحية وحقه في الحياة وقبول ثقافة المشاركة والتبرع فيما يخص تلك الأعضاء بعد الموت لمساعدة الأحياء دون مقابل وبناء علي رغبة أصلية من المتبرع مكتوبة أو مسجلة في أحد وثائقه الشخصية. إلا أنه ومع إرتباط هذه القيم والمبادئ بتطور المجتمعات ومع ندرة الأعضاء ،

وهذا وقد أوضحت دراسة سيهان ، عثمان " Saehan, Osman " " 2009 " أن العوامل الإجتماعية والإقتصادية والسياسية لها دور كبير في زيادة ظاهرة الإتجار في البشر والأعضاء البشرية وتطالب صانعي السياسات والحكومات بإستكشاف الروابط الاجتماعية والسياسية وإنفاذ القانون .

ومن المسلم به أنه قد ترتب علي تطور الأبحاث العلمية الطبية وعلم الجريمة كل ذلك أدي إلي زيادة الجرائم المرتبطة بالمهن الطبية ومنها جريمة الإتجار بالأعضاء والأنسجة البشرية بالجرائم المنظمة وبوجه خاص تهريب المهاجرين حيث ثبت كثيراً تورط جماعات إجرامية منظمة في إرغام المهاجرين علي تقديم أحد الأعضاء لتسوية ديونهم (مركز الدراسات والبحوث ، 2005 : 332-

333) وهذا ما أشارت دراسة " أندير ، كاركوس karakus, onder " 2008 أن الفقر وحجم مجموعة السكان والتحضر لها أثر كبير على توزيع أسواق الإتجار بالبشر والأعضاء البشرية في جميع أنحاء العالم عبر الحدود الوطنية.

ومن المسلم به أيضاً أن جريمة الإتجار بالأعضاء البشرية معقدة الجوانب حيث تتنازعها جوانب إنسانية وإجتماعية وطبية وقانونية فمن ناحية فالمريض الذي يسعى نحو ممارسة حقه في العلاج والصحة وسلامة الجسد وتأكيداً للحق في الحياة ومن ناحية ثانية نجد الضحية وهو شخص في حالات كثيرة يكون محتاجاً فيضطر إلي التخلي كراهية أو طوعاً عن عضو من أعضائه من أجل الحصول علي المال اللازم لمعيشته ومن يعول خصوصاً في ظل تفاقم مشكلة الفقر ومن ناحية ثالثة ساعد التقدم الطبي علي اللجوء إلي عمليات زرع الأعضاء ولكن من ناحية أخرى نجد القانون بوصفه القاعدة العامة التي تفرض نمونجا معيناً للسلوك يترتب علي مخالفته توقيع جزاء يقف حجر عسرة أمام كل من يحاول مخالفة النمط المرسوم قانوناً لمسألة نقل وزرع الاعضاء (لطفى ، 2010 : 11)

ومن خلال ما سبق ذكره نجد أن القوانين الوضعية عمدت إلى تجريم ظاهرة الإتجار بأعضاء البشر ووضعت عقوبات صارمة إلا أنها لم تعط تعريفاً ثابتاً وشاملاً بل وعالمياً لمفهوم الإتجار بأعضاء البشر، وعدم وجود تعريف ثابت يقف عائناً أمام القضاء لمتابعة وملاحقة المتاجرين بالبشر وتوقيع العقوبات اللازمة عليهم للحد من هذه الظاهرة ، كما نجد أن المشرع الجزائري في قانون 01/09 المتعلق بمنع الإتجار بأعضاء البشر حيث أنه جرم الإتجار بأعضاء البشر وحدد عقوبات لذلك لكنه لم يتطرق لمفهوم هذه الجريمة ، لذلك يجب تكافل الجهود المحلية والدولية لوضع تعريف عالمي لهذه الجريمة خاصة وأنها جريمة لا تعط اعتباراً للحدود . وقد حرمت العديد من المنظمات الدولية الإتجار بالأعضاء البشرية فعلي سبيل المثال في عام 1985 حرمت الجمعية الطبية العالمية " World Medical Association " التجارة في الأعضاء البشرية وطالبت الدول والحكومات في شتى أنحاء العالم بإتخاذ إجراءات عملية لمحاربة تلك التجارة . (فهمي ، 2012 : 105)

وهذا ما أكدته دراسة " هامل ، فوزية " 2012" على تجريم بيع الأعضاء البشرية سواء في القوانين الوضعية أو الشريعة الإسلامية وقصور القوانين العقابية المتوافرة على مواجهة جريمة الإتجار بالأعضاء البشرية خاصة في غياب النص على السئولية الجزائية للأطباء والمؤسسات الإستشفائية التي تقوم بهذه العميات وأشارت إلى ضرورة تنسيق الجهات الأمنية مع الجهات الصحية الطبية على المستويين الدولي والمحلي لمكافحة الجرائم الماسة بالسلامة الجسدية . .

ويأتى دور الخدمة الاجتماعية كمهنة تتعامل مع المشكلات الاجتماعية التي يعانى منها المجتمع كما أنها تعمل على التدخل باستخدام أساليبها الوقائية والعلاجية والتنموية للمساعدة فى حل المشكلات الاجتماعية الناجمة عن التغيرات الاجتماعية بغرد تقليل احتمالات حدوثها إلى أقل قدر ممكن بالإضافة إلى التعاون مع المنظمات الحكومية والأهلية والأجهزة والهيئات المختلفة فى المساعدة على تحقيق أهدافها .

وتتبلور مشكلة الدراسة وأهميتها فى كون جريمة الإتجار بالأعضاء البشرية أحد الجرائم المنظمة التي يسعى أعضائها إلى تحقيق الثراء السريع والفاحش علي أنقاض جراح الفقراء والضعفاء وخاصة الشباب الذين هم عصب الأمة وجيل المستقبل الذى ينهض بتقديم المجتمع ، ومما أشارت إليه مشكلة الدراسة وعرضها من العام إلى الخاص تتحدد القضية الرئيسية لمشكلة الدراسة فى إختبار فعالية برنامج التدخل المهني للخدمة الاجتماعية لتنمية وعى شباب المناطق العشوائية بالمخاطر الاجتماعية للإتجار بالأعضاء البشرية .

ثانيا : مفاهيم البحث

1- مفهوم الإتجار بالأعضاء البشرية : (دراجى ، 2009 : 61)

- هو توفير الأعضاء البشرية على نحو غير مشروع لأولئك الذين يحتاجون إليها ويستطيعون تحمل تكلفتها وعلى أخذ هذه الأعضاء ضمن الأفراد الذين يعانون فقراً مدقعا والذين قد يكونون أو لا يكونون على بينه مما تنطوى عليه هذه العملية أو من عواقبها .

- هو قابلية أعضاء جسم الانسان للتعامل المالى والسماح بتداولها بيعاً او شراً بعد فصلها عن صاحبها رضاً او بالإكراه والسماح بنقل ملكيتها إلى شخص آخر .

المفهوم الاجرائى للإتجار بالأعضاء البشرية :

- 1- بيع العضو من شخص لآخر بطريقة غير مشروعة .
- 2- أن يعانى البائع من فقر مدقع أو يعانى من البطالة .
- 3- إعتقاد البائع على سمسرة الأعضاء أو على نفسه .

ثالثاً : هدف البحث :

يسعى البحث الحالي إلى :

إختبار فعالية برنامج التدخل المهني للخدمة الاجتماعية لتنمية وعى شباب المناطق العشوائية بالمخاطر الاجتماعية الناتجة عن مشكلة الإتجار بالأعضاء البشرية .

رابعاً : فرض البحث :

قد توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطى درجات أفراد المجموعة التجريبية والمجموعة الضابطة فى التطبيق القبلى والبعدى لبرنامج التدخل المهنى فى تنمية وعى الشباب بالمخاطر الاجتماعية الناتجة عن مشكلة للإتجار بالأعضاء البشرية لصالح المجموعة التجريبية .

خامساً : الإجراءات المنهجية :**(أ) نوع البحث :**

يتبنى هذا البحث إلى نمط الدراسات التجريبية .

(ب) المنهج المستخدم :

تم استخدام المنهج التجريبي باستخدام المجموعتين المجموعة التجريبية والمجموعة الضابطة للشباب المترددين على مركز شباب شروق (ه) بمدينة الفيوم .

(ج) أدوات البحث :

- مقياس وعى الشباب بالمخاطر الاجتماعية الناتجة عن مشكلة الإتجار بالأعضاء البشرية

(د) مجالات البحث :**1- المجال المكاني :**

مركز شباب شروق (هـ) بالفيوم .

مبررات اختيار المجال المكاني :

- إنتشار البطالة والفقر بالمناطق العشوائية .

- إنتشار الأمية بالمناطق العشوائية .

- تمثل المناطق العشوائية عدد كبير من سكان مدينة الفيوم.

2- المجال البشري:

عينة عمدية قوامه (30) مفردة من الشباب المترددين علي مركز شباب شروق (ه)

بمدينة الفيوم وتم اخذهم من مجتمع البحث عدده (175) - (15) مفردة للمجموعة التجريبية

و (15) مفردة للمجموعة الضابطة مفردة وفقاً للشروط التالية :

- يكونوا سكان المناطق العشوائية .

- السن من 18 : 30 .

- الشباب الذين ليس لديهم وعى بمخاطر الإتجار بالأعضاء البشرية بناء على دراسة

تقدير الموقف .

3- المجال الزمنى : فترة اجراء البحث الميدانى من 7 / 7 / 2019 - 7 / 11 / 2019

سادسا: برنامج التدخل المهني

أولا: أهداف برنامج التدخل المهني :-

تعتبر عملية تحديد الأهداف من أهم عمليات التدخل المهني لأن تحديد الأهداف يؤثر علي كل أبعاد ومحتويات برنامج التدخل المهني فهو يؤثر علي نوع الإستراتيجية المستخدمة , وعلي طريقة تقييم البرنامج .

ويمكن تحديد أهداف التدخل المهني بصفة عامة في الأهداف التالية :

الهدف التنموى : محاولة توفير المناخ الاجتماعى المناسب بين الباحث والمبحوثين وتنمية وعى الشباب بالمخاطر الاجتماعية التى تعود عليهم من تجارة الاعضاء البشرية وكيفية الوقاية منها وما هى طرق العلاج والطرق البديلة عنها للحصول على المال بطريقة مشروعة وزيادة امكانيات ومهارات الشباب الى اقصى قدر ممكن ومحاولة تغيير القيم والاتجاهات التى يكتسبها الشباب من البيئة المحيطة والعالم الخارجى الى قيم واتجاهات مرغوبة وتنمية روح الولاء والانتماء للمجتمع بالبحث عن العمل وزيادة الانتاج فى المجتمع وذلك بالاستعانه بكوادر من الاكاديميين العلميين .

الهدف الوقائى : هو محاولة تجنب وقوع الشباب فى المشكلات من خلال اتخاذ اجراءات وتدابير معينة من شأنها منع حدوث المشكلة واثارة الوعى وتنوير الرأى العام وذلك من خلال تدخل الباحث بالبرنامج لتغيير افكارهم وسلوكهم عن تجارة الاعضاء البشرية وزرع افكار سليمة تعود بالنفع على الفرد والمجتمع

الهدف العلاجى : هو محاولة المساعدة فى علاج المشكلات التى يتعرض لها الشباب والتى تكون سبب فى الاتجار بالاعضاء البشرية من خلال معرفتهم لمصادر دخل جديدة لم يكن على علم بها من قبل وذلك من خلال تدخل الباحث بالبرنامج واشراك الهيئات والجهات الاخرى فى البرنامج مثل حضور مسؤولين من جمعيات تنمية المجتمع واقامة علاقة بين الشباب والمسؤولين وذلك لتغيير فكرهم عن تجارة الاعضاء البشرية والعمل فى مجالات تنمية المجتمع وكذلك معرفتهم على كيفية انشاء مشاريع صغيرة من خلال متخصصين ايضا .

ويتمثل الهدف العام لبرنامج التدخل المهني في هذه الدراسة : في تنمية وعى الشباب بخطورة مشكلة الاتجار بالاعضاء البشرية للشباب عينة الدراسة بمركز الشباب حيث يتم تحقيق هذا الهدف من خلال مجموعة من الاهداف الفرعية التى تمثل الجانب الإجرائي لبرنامج التدخل المهني وتتمثل فى : -

- 1- **توعية الشباب بالمخاطر الاجتماعية الناجمة عن الاتجار بالاعضاء البشرية .**
وتتمثل في :
- تنمية وعي الشباب بالمخاطر الاسرية الناتجة عن الاتجار بالاعضاء البشرية .
 - توعية الشباب بضعف المسؤولية الاجتماعية نتيجة الاتجار بالاعضاء البشرية .
 - تنمية وعي الشباب بعدم التوافق مع المجتمع نتيجة الاتجار بالاعضاء البشرية .
 - تنمية وعي الشباب بعزوف بعض الاصدقاء عنهم نتيجة الاتجار بالاعضاء البشرية .
 - تنمية وعي الشباب بفقد العمل نتيجة الاتجار بالاعضاء البشرية .
 - توعية الشباب بالعجز عن اشباع احتياجات الاسرة نتيجة الاتجار بالاعضاء البشرية .
 - توعية الشباب من الانخراط في جماعات السوء بسبب الاتجار بالاعضاء البشرية .
 - تنمية وعي الشباب ان الاتجار يؤدي الى الانفصال .
 - إكساب الشباب مهارات حل المشكلات وكيفية التعامل معها .
 - تنمية معارف الشباب بأساليب تحسين العلاقات للوصول للعمل المرغوب .
 - إكساب الشباب مهارات التعامل مع مشكلة الفقر بطرق مشروعة بعيدا تجارة الاعضاء البشرية .
 - تنمية مهارات الشباب للحصول على العمل والبعد عن التصرف في جسده .
 - تنمية معارف الشباب حول الأسباب والعوامل التي تؤدي إلى الاتجار بالاعضاء البشرية .
- ثاني: الأسس التي أعتمد عليها برنامج التدخل المهني:-**
اعتمد الباحث عند وضع محتوى برنامج التدخل المهني على مجموعة من الأسس سوف نقوم بتوضيحها فيما يلي :-
- التعاون من جانب إدارة مركز الشباب مع الباحث .
 - الاعتماد علي الأسلوب العلمي في تعليم وممارسة السلوك السوي للشباب وغير ذلك من السلوكيات السوية .
 - تناسب المحتوى النظري والتطبيقي للبرنامج مع المستوى الثقافي للشباب لكي يحقق البرنامج الهدف منه .
 - تدعيم العلاقة المهنية بين الباحث ، وعينة الدراسة وأعضاء الفريق الذي يعاون الباحث
 - نتائج الدراسات السابقة والمراجع النظرية .
 - نتائج الدراسة الاستطلاعية التي قام بها الباحث.

- مقابلات الباحث والأكاديميين المهتمين بالمجال الاجتماعي والتثقيف والوعي الصحي.
- حيث أن الباحث قام بإجراء مقابلة مع الأخصائيين الاجتماعيين العاملين بمركز الشباب وطلب منهم المساعدة في عمية اتمام برنامج التدخل المهني .
- ثالثاً: اعتبارات تصميم وتنفيذ برنامج التدخل المهني :
- اعتمد الباحث في تصميمه لبرنامج التدخل المهني على مجموعة من الاعتبارات من أجل تحقيق البرنامج لأهدافه من أهمها ما يلي :
- 1- أن يرتبط برنامج التدخل المهني بهدف الدراسة وهو تنمية وعي الشباب بخطوة بمشكلة الاتجار بالأعضاء البشرية .
- 2- أن تتناسب الأنشطة والبرامج التي يحتويها برنامج التدخل المهني مع الإمكانيات الموجودة بمركز الشباب .
- 3- الالتزام بالمبادئ الآتية :
- مرونة البرنامج وقابليته للتعديل والتغيير في بعض أجزائه إذا تطلب الأمر ذلك .
- التزام أعضاء الجماعة التجريبية بحضور جميع مراحل برنامج التدخل المهني حتى لا يؤثر على سير التجربة .
- رابعاً: استراتيجيات برنامج التدخل المهني: وتتمثل في :
- (استراتيجيه بناء العلاقة المهنية مع أعضاء الجماعة التجريبية -استراتيجيه الإقناع- استراتيجيه البناء المعرفي- استراتيجيه التفاعل الجماعي- استراتيجيه اكتساب المعارف وطرق التفكير - استراتيجيه منح القوه - استراتيجيه الاتصال- إستراتيجية التوضيح - إستراتيجية التعاون- إستراتيجية التشجيع)
- خامساً: تكتيكات برنامج التدخل المهني:
- تتنوع الأساليب والتكتيكات الفنية المستخدمة في هذا البرنامج وذلك للاستفادة من مميزات كل أسلوب أو تكتيك في تحقيق الهدف من البرنامج وذلك علي مختلف المستويات (المعرفي - الوجداني - السلوكي) للشباب . ومن هذه الأساليب والتكتيكات ما يلي :
- 1- تكتيك التدريب على اتخاذ الخطوات السليمة للبحث عن المال .
- 2- تكتيك التشجيع : وذلك لتشجيع أعضاء الجماعة التجريبية على التفكير والتعبير عن أفكارهم وتقديم الدعم المعنوي لمشاعرهم واستجاباتهم .
- 3- تكتيك التوجيه: لتوجيه الشباب للعمل بدلاً من بيع اعضاء من جسدهم للحصول على المال .

- 4- تكتيك التوضيح . توضيح خطورة ما يقومون به من التصرف في اعضائهم .
- 5- تكتيك الإرشاد . الارشاد الى اماكن العمل وجمعيات تشجيع الشباب وتقديم يد العون لهم .
- 6- تكتيك التفسير .
- 7- تكتيك التدعيم .
- 8- تكتيك لعب الدور (النمذجة السلوكية)
- 9- تكتيك المناقشة الجماعية .
- 10- تكتيك الندوات والمحاضرات .
- 11- ورش العمل .
- 12- تكتيك الوسائل المسموعة والمرئية .
- 13- أساليب التأثير المباشر .

سادسا: المداخل والنظريات التي يعتمد عليها برنامج التدخل المهني .

يعتمد برنامج التدخل المهني على منظور الممارسة العامة في الخدمة الاجتماعية وهو منظور يؤكد على إتاحة الفرصة للممارس العام لاستخدام العديد من النظريات والمداخل النظرية في التدخل المهني وذلك بناءً على طبيعة الموقف الإشكالي . ومن وجهة نظر الممارسة العامة فإن الموقف الإشكالي أو المشكلة الإنسانية يدخل في تكوينها أكثر من نسق كما تتضمن أسباب متعددة مما يتطلب بدوره التدخل مع أكثر من مستوى (Macro- Mezo- Micro) وكذلك العمل مع العديد من الأنساق واستناداً إلى ما سبق فإننا سوف نعتمد على النظريات والنماذج الآتية وذلك في إطار منظور الممارسة العامة:-

- 1- نظرية الأنساق العامة
- 2- النظرية المعرفية .

سابعاً: أنساق برنامج التدخل المهني

1- نسق العمل :

عبارة عن عينة من الشباب المترددين على مركز الشباب الذين يشكلون الجماعة التجريبية التي سيطبق عليها برنامج التدخل المهني

2- نسق الهدف :

ويتمثل نسق الهدف في الآتي :-

- العمل (وهم الشباب المترددين على مركز الشباب)
- الاخصائيون الاجتماعيون بالمركز .

- مركز الشباب بما فيه من إمكانيات ستستخدم في تنفيذ برنامج التدخل المهني .

- بعض من مؤسسات المجتمع المدني

3- النسق المحدث للتغيير:

ويقصد به الباحث وفريق العمل المشارك معه في تنفيذ البرنامج ، وما يقوم به من إجراءات مهنية وما يستخدمه من أساليب وأدوات بحثية وإستراتيجيات مهنية لتحقيق الهدف من إجراء الدراسة الحالية .

4- نسق المؤسسة :

- مركز الشباب بما فيه من إمكانيات ستستخدم في تنفيذ برنامج التدخل المهني .

5- نسق الفعل

وهم الأشخاص الذين سيتعاونوا مع الباحث من أجل تحقيق أهداف برنامج التدخل المهني ممثلون في:

- أكاديميين متخصصين في الخدمة الاجتماعية .
- أكاديمي متخصصين في علم الاجتماع .
- أكاديمي متخصص في علم النفس .
- أخصائي اجتماعي حاصل على دورة في محكمة الأسرة .
- مسؤول من منظمات المجتمع المدني "جمعيات تنمية المجتمع " .
- مسؤولين من التثقيف الصحي للتوعية من المخاطر الناتجة عن الاتجار بالأعضاء البشرية
- مسؤول من العلاقات عامة (مديرة العلاقات العامة بمديرية الصحة بالفيوم) .
- مسؤول من إدارة الشؤون الاجتماعية التابعة لوزارة التضامن الاجتماعي (المدير)

- شيخ من الازهر الشريف .

- أخصائي تنمية بشرية .

- أخصائي قانون .

- الباحث .

- رئيس برلمان الشباب على مستوى محافظة الفيوم .

- مسؤولين من جهاز تنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر .

ثامنا: أدوات تنفيذ البرنامج:

(الجلسات الإرشادية - الندوات - ورش العمل - الاجتماعات - المحاضرات - المناقشات الجماعية - عرض مسرحي - نشاط رياضي - الأفلام الوثائقية - الحفلات) .

تاسعا: أدوار الأخصائي الاجتماعي في برنامج التدخل المهني :

(دور الممكن - دور المنسق - دور المغير للسلوك - دور المرشد والموجه - دور المساعد دور الوسيط :- دور الملاحظ دور المخطط دور مقدم التسهيلات)

عاشراً: - المهارات المستخدمة :

(المهارة في الاتصال - المهارة في تكوين العلاقة المهنية . المهارة في إدارة الحوار والمناقشة الجماعية . المهارة في الإقناع . المهارة في الملاحظة . المهارة في إكساب المعارف والمعلومات . المهارة في التسجيل . المهارة في إجراء مقابلة اعضاء الجماعة التدريبية . المهارة في التخطيط وتنفيذ البرامج . المهارة في توجيه التفاعل الجماعي . المهارة في انتقاء المعلومات)

الحادي عشر:- خطوات ومراحل تصميم وتنفيذ برنامج التدخل المهني :**أولاً- المرحلة التمهيديّة والتخطيطية:-**

في هذه المرحلة قام الباحث بتحديد مجموعة من الخطوات تمثلت في الآتي :

- تحديد خطورة مشكلة الاتجار بالاعضاء البشرية التي تواجه الشباب ، وتم ذلك من

خلال:

(أ) الاطلاع على الكتابات النظرية التي تناولت ذلك الموضوع .

(ب) إجراء المقابلات مع أساتذة متخصصين في الخدمة الاجتماعية .

(ج) إجراء مقابلات مع الأخصائيين الاجتماعيين العاملين بإدارة الاعلام والتثقيف الصحي بمحافظة الفيوم ، وذلك من أجل التعرف على نوعية المشكلات المثارة بالمجتمع وهل سبق لهم التوعية بخطورة الاتجار بالاعضاء البشرية والتي تكون سبباً في حدوث كثير من المشكلات في المجتمع .

(د) القيام بعمل دراسة تقدير موقف لتحديد مشكلة الاتجار بالاعضاء البشرية التي تواجه الشباب .

2- دراسة مجتمع البحث والتعرف على المؤسسة التي سيطبق فيها برنامج التدخل المهني والتعرف على اللوائح التي تتبعها هذه المؤسسة وكذلك التعرف على الامكانيات الخاصة بالمؤسسة لممارسة الأنشطة والبرامج .

3- دراسة المرحلة العمرية التي تمر بها مفردات عينة الدراسة (المجموعة التجريبية) واحتياجاتهم وقدراتهم .

4- تحديد مستوى وعي الشباب بخطورة مشكلة الاتجار بالاعضاء البشرية وذلك من خلال تطبيق القياس القبلي .

- تحديد محتوى البرنامج :

تعتمد تلك الخطوة على الخطوة السابقة فبعد أن تم تحديد مخاطر الاتجار بالاعضاء البشرية تم بناءاً عليها تحديد وصياغة محتويات برنامج التدخل المهني.

ويحتوى برنامج التدخل المهني على مجموعة من المعارف والمعلومات تدور حول المخاطر الاجتماعية والنفسية والصحية الناتجة عن الاتجار بالاعضاء وإدراج العوامل المسببة لها حتى يمكن تجنب تلك العوامل المسببة ومن أهم المخاطر الناتجة عن الاتجار بالاعضاء البشرية ما يلي :

- المخاطر الاسرية الناتجة عن الاتجار بالاعضاء البشرية .
- ضعف المسؤولية الاجتماعية نتيجة الاتجار بالاعضاء البشرية .
- عدم التوافق مع المجتمع نتيجة الاتجار بالاعضاء البشرية .
- عزوف بعض الاصدقاء عنهم نتيجة الاتجار بالاعضاء البشرية .
- فقد العمل نتيجة الاتجار بالاعضاء البشرية .
- العجز عن اشباع احتياجات الاسرة نتيجة الاتجار بالاعضاء البشرية .
- الانخراط فى جماعات السوء بسبب الاتجار بالاعضاء البشرية .
- توعية الشباب ان الاتجار يؤدي الى الانفصال والطلاق .
- عدم التوافق النفسى نتيجة الاتجار بالاعضاء البشرية .
- الميل لسلوك العدوانى نتيجة الاتجار بالاعضاء البشرية .
- الشعور بالكراهية تجاه الاخرين نتيجة الاتجار بالاعضاء .
- الاتجار بالاعضاء يفقد الثقة فى النفس .
- الاتجار بالاعضاء يؤدي الى العزلة .
- الاتجار بالاعضاء يؤدي الى التعصب الدائم .
- الاتجار بالاعضاء يشعر بالندم بعد بيع العضو .
- تدهور الحالة الصحية نتيجة الاتجار بالاعضاء البشرية .
- كثرة الامراض المترتبة على بيع الاعضاء البشرية .

- الاتجار يزيد من الاصابة بالامراض المعدية .
- الاتجار يصيب بالعجز البدني .
- الاتجار يؤدي الى الوفاة .

5- تحديد وسائل وأدوات تنفيذ برنامج التدخل المهني :

والتي تتمثل في الوسائل والأدوات الالكترونية المقروءة والمسموعة الأكثر ملائمة للفئة التي يتم التعامل معها والتي تكون أكثر فعالية في تحقيق الهدف وفي حدود امكانيات المؤسسة ، مثل (داتا شو - كمبيوتر - اماكن الترفيه) .

7- تحديد فريق العمل المعاون للباحث : وهم :-

- أكاديميين متخصصين في الخدمة الاجتماعية .
- أكاديمي متخصص في علم الاجتماع .
- اكاديمي متخصص في علم النفس .
- أخصائي اجتماعي حاصل على دورة فى محكمة الأسرة .
- مسؤول من منظمات المجتمع المدني "جمعيات تنمية المجتمع " .
- مسؤولين من التثقيف الصحي للتوعية من المخاطر الناتجة عن الاتجار بالاعضاء

البشرية

- مسؤول من العلاقات عامة (مديرة العلاقات العامة بمديرية الصحة بالفيوم) .
- مسؤول من إدارة الشؤون الاجتماعية التابعة لوزارة التضامن الاجتماعي (المدير)

- شيخ من الازهر الشريف .

- أخصائي تنمية بشرية .

- أخصائي قانون .

- الباحث .

- رئيس برلمان الشباب على مستوى محافظة الفيوم .

- مسؤولين من جهاز تنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر .

• تكوين الجماعة التجريبية :

سيقوم الباحث في تلك الخطوة بإجراء التعاقد الشفهي بين الباحث وعينة الدراسة والاتفاق على موعد ومكان تنفيذ برنامج التدخل المهني .

9- الاتصال بفريق العمل المعاون للباحث والاتفاق على موعد ومكان تنفيذ برنامج التدخل المهني

ثانياً: المرحلة التنفيذية :

سيتم في تلك المرحلة الاجتماع بأعضاء الجماعة التجريبية وذلك لعرض محتوى البرنامج وشرح الهدف منه ، وبعد ذلك يتم تنفيذ البرنامج كما هو مخطط له.

ثالثاً: مرحلة الإنهاء والتقييم:-

يقصد بالتقييم هنا هو قياس عائد برنامج التدخل المهني والوقوف على مدى تحقيقه لأهدافه والوقوف على الصعوبات والمعوقات التي واجهت تنفيذ برنامج التدخل المهني، ويتم قياس عائد برنامج التدخل المهني من خلال:-

- (أ) القياس البعدي باستخدام مقياس وعي الشباب بخطورة مشكلة الأتجار بالأعضاء البشرية .
 - (ب) الالتقاء بأعضاء الجماعة التجريبية المشاركة في برنامج التدخل المهني بعد انتهاء البرنامج لمعرفة رأيهم في البرنامج وأوجه الاستفادة منه.
 - (ج) تحديد المعوقات التي واجهت تنفيذ برنامج التدخل المهني.
- اثني عشر: محتويات برنامج التدخل المهني :

أولاً: النتائج الخاصة بالمرحلة العمرية

جدول رقم (1)

الترتيب	النسبة	التكرار	العمر
2	33,3%	5	اقل من 20
1	66,7	10	من 20-25

يوضح الجدول السابق رقم (1) أن الفئة العمرية من 20 - 25 سنة جاءت في المقدمة

بنسبة 66.7 % من مجتمع الدراسة ثم جاءت الفئة العمرية اقل من 20 بنسبة 33.3%

جدول رقم (2)

رابعاً: النتائج الخاصة بالوظيفة:

الترتيب	النسبة	التكرار	الوظيفة
2	33.3%	5	قطاع خاص
1	53.33%	8	أعمال حرة
3	13.33%	2	لا يعمل

يوضح الجدول السابق رقم (4) ان إستجابة اعمال حرة إحتلت المرتبة الأولى بنسبة 53.33% من مجتمع الدراسة ثم جاءت فى المرتبة الثانية إستجابة العاملين بالقطاع الخاص بنسبة 33.3% ثم جاءت فى المرتبة الأخيرة إسجابة لايعمل بنسبة 13.33% .

جدول رقم (3)

النتائج المتعلقة بإثبات صحة الفرض للمجموعة الضابطة ومفاده (توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين القياسين القبلى والبعدى لبرنامج التدخل المهنى للخدمة الاجتماعية لتنمية وعى شباب المناطق العشوائية بالمخاطر الاجتماعية للإتجار بالأعضاء البشرية)
يوضح الفروق بين درجات وعى الشباب قبلها وبعديا على بعد المخاطر الاجتماعية للإتجار بالأعضاء البشرية بالنسبة للمجموعة الضابطة :

م	القياس القبلى	س 1	س 2	ف	ف 2	ملاحظات
1	48	50	2	4		
2	51	55	4	16	س 1 = 47.4	
3	46	50	4	16		
4	47	52	5	25	س 2 = 51.4	
5	49	50	1	1		
6	46	51	5	25	ف 1 = 4.06	
7	55	56	1	1		
8	46	53	7	49	ع ف = 3.08	
9	46	55	9	81		
10	46	55	9	81	ت المحسوبة = 5.10	
11	43	52	9	81		
12	48	48	-	-	ت الجدولية عند (0.01)	
13	49	50	1	1	درجة حرية (14) = 3.14	
14	46	49	3	9		
15	45	46	1	1		
المجموع	711	772	61	391		

ينتضح من الجدول السابق بمقارنة (ت) المحسوبة وقيمتها (5.10) بقيمة (ت) الجدولية وقيمتها (3.14) عند مستوى معنوية (0.01) ودرجة حرية (14) وجد ان هناك فارق بسيط يكاد لا

يذكر بين ت المحسوبة ، ت الجدولية حيث ان [ت المحسوبة متقاربة فى الدرجة من ت الجدولية] وذلك يشير الى وجود فروق طفيفة بين القياس القبلى والقياس البعدى للمجموعة الضابطة ويرجع ذلك الى عدم تدخل الباحث مع المجموعة وعدم اضافة اى معلومات جديدة فى المخاطر الاجتماعية لهذه المجموعة .

وحسب ما جاء فى نتائج بالنسبة للمجموعة الضابطة ان نسبة وعى الشباب بالمخاطر الاجتماعية للاتجار بالاعضاء البشرية بالنسبة ل (ت) المحسوبة متقاربة مع (ت) الجدولية وهذ يتفق مع الاطار النظرى للدراسة فى عدم وعى الشباب بالمخاطر الاجتماعية . وهذا ما أكدت عليه دراسة " عثمان صيحان (2009، Saehan،Osma) أن العوامل الإقتصادية والإقتصادية والسياسية لها دور كبير فى زيادة ظاهرة الإتجار فى البشر والأعضاء البشرية وتطالب صانعى السياسات والحكومات بإستكشاف الروابط الاجتماعية والسياسية وإنفاذ القانون . وأشارت دراسة " أوندركاكوس (2008، karakus،onder) أيضا أن الفقر وحجم مجموعة السكان والتحضر لها أثر كبير على توزيع أسواق الإتجار بالبشر والأعضاء البشرية فى جميع أنحاء العالم عبر الحدود الوطنية . وأن الاتجار بالاعضاء يؤثر على الحياة الاجتماعية وذلك يتطلب تدخل للتوعية فى هذا الجانب الاجتماعى

جدول رقم (4) يوضح الفروق بين درجات وعى الشباب قبلها وبعديا على بعد المخاطر الاجتماعية للاتجار بالاعضاء البشرية بالنسبة للمجموعة التجريبية :

م	القياس القبلي س1	القياس البعدي س2	ف	ف2	ملاحظات
1	58	64	6	36	س1 = 48.01
2	48	71	23	529	
3	44	69	25	625	س2 = 64.2
4	50	64	14	196	
5	45	65	20	400	ف ^٨ = 16.13
6	50	65	15	225	
7	46	65	19	361	ع ف = 5.73
8	49	58	9	81	
9	52	62	10	100	ت المحسوبة = 10.90
10	53	62	9	81	
11	49	65	16	256	ت الجدولية عند (0.01) ودرجة
12	44	69	25	625	حرية (14) = 3.14
13	44	64	20	400	
14	49	61	12	144	
15	40	59	19	361	
المجموع	721	963	242	4398	

يتضح من الجدول السابق بمقارنة (ت) المحسوبة وقيمتها (10.90) بقيمة (ت) الجدولية وقيمتها (3.14) عند مستوى معنوية (0.01) ودرجة حرية (14) وجد ان هناك فارق كبير بين ت المحسوبة ، ت الجدولية حيث ان [ت المحسوبة اكبر من ت الجدولية] وذلك يشير الى وجود فروق ذات دلالة معنوية بين درجات الشباب قبل اجراء التجربة وبعدها على مقياس وعى الشباب بالمخاطر الاجتماعية بمركز الشباب عند مستوى معنوية (0.01) ويشير هذا الى فاعلية برنامج التدخل المهني فى تنمية الوعى بالمخاطر الاجتماعية لدى الشباب المترددين على مركز شباب شروق (ه) بالفيوم ويرجع هذا الى انعكاس التغيير الذى احدثه البرنامج التوعوى مع الشباب ومستوى ادراكهم بالمعلومات التى اكتسبوها من خلال المحاضرات التى قام بها الباحث ونخبة من الاكاديميين الاجتماعيين ومستوى تقبل الشباب للمعلومات وتغيير وتنمية فكرهم .

وحسب ما جاء فى نتائج البعد الاول بالنسبة للمجموعة التجريبية ان نسبة وعى الشباب بالمخاطر الاجتماعية للاتجار بالاعضاء البشرية بالنسبة ل (ت) المحسوبة أكبر من (ت) الجدولية لذا أكدت نتائج الدراسة أن للتدخل المهني من تأثير كبير على درجة الوعى بالمخاطر الاجتماعية بالنسبة للشباب

جدول رقم (5)

يوضح الفروق بين القياسات القبليّة والبعدية لعينة الدراسة من الشباب المترددين على مركز شباب شروق (هـ) بالفيوم على البعد المخاطر الاجتماعية لمقياس الدراسة .

المتغير	القياس القبلي س 1	القياس البعدي س 2	ف	ع ف	(ت) المحسوبة	مستوى الدلالة	الدلالة
المخاطر الاجتماعية للاتجار بالاعضاء البشرية	48.06	64.4	16.13	5.73	10.90	0.01	دال

ثانياً : عرض التقارير الفردية للشباب :

يعرض الباحث فيما يلى درجات الشباب كل عضو بمفرده قبل التدخل المهني وبعده منسوب ذلك الى الدرجة الكلية لمقياس وعى الشباب بخطورة مشكلة الاتجار بالاعضاء البشرية والتي تعادل

(171) درجة

ويتضح من الجدول التالى :-

جدول رقم (6)

يوضح درجات الشباب على مقياس وعى الشباب بخطورة مشكلة الاتجار بالأعضاء البشرية في

القياسين القبلي والبعدي

م	القياس	المخاطر الاجتماعية للاتجار بالأعضاء البشرية		الترتيب حسب الدرجة على المقياس	%	الترتيب حسب النسبة المئوية	الفروق بين القياسين القبلي والبعدي حسب النسبة المئوية في الترتيب
		81	%				
1	قبلي	58	71.6	2	64.3	12	8-
	بعدي	64	79.0	4	80.7	4	
2	قبلي	48	59.2	9	57.3	5	5
	بعدي	71	87.6	10	87.7	10	
3	قبلي	44	54.3	10	56.1	4	1
	بعدي	69	85.1	5	81.8	5	
4	قبلي	50	61.7	5	60.2	9	7-
	بعدي	64	79.0	2	79.5	2	
5	قبلي	45	55.5	8	57.8	6	1 م
	بعدي	65	80.2	7	83.6	7	
6	قبلي	50	61.7	3	61.4	11	3-
	بعدي	65	80.2	8	84.2	8	
7	قبلي	46	56.7	7	59.0	7	2-
	بعدي	65	80.2	5 م	81.8	5 م	
8	قبلي	49	60.4	4	60.8	10	9-
	بعدي	58	71.6	1	77.7	1	
9	قبلي	52	64.1	1	66.0	13	8- م
	بعدي	62	76.5	5 م	81.8	5 م	
10	قبلي	53	65.4	6	59.6	8	7 - م
	بعدي	62	76.5	1 م	77.7	1 م	
11	قبلي	49	60.4	6 م	59.6	8 م	3- م
	بعدي	65	80.2	5 م	81.8	5 م	
12	قبلي	44	54.3	12	52.6	2	7
	بعدي	69	85.1	9	84.7	9	

3	3 6	53.8 82.4	11 6	54.3 79.0	44 64	قبلي بعدي	13
5-	8 م 3	59.6 80.1	6 م 3	60.4 75.3	49 61	قبلي بعدي	14
-	1 1 م	52.0 77.7	13 1 م	49.3 72.8	40 59	قبلي بعدي	15

من خلال استقراء نتائج القيايين القبلي والبعدي للشباب المترددين على مركز شباب شروق (هـ) بالفيوم ، يمكن تحليل الدرجات التي حصلوا عليها على مقياس وعى الشباب بخطورة مشكلة الاتجار بالاعضاء البشرية بأبعاده الثلاثة [المخاطر الاجتماعية للاتجار بالاعضاء البشرية ، والفروق بين القياسات القبلية والبعديّة وتجدد الإشارة الى ان ارتفاع الدرجة التي يحصل عليها العضو على المقياس المستخدم في الدراسة في القياس البعدي تدل على الجانب الايجابي ومدى فاعلية برنامج التدخل المهني ووعي الشباب بالمعلومات ، وان اكبر رقم يشير الى افضل شاب واقل رقم يشير الى اقل شاب استقبالا للمعلومات .

جدول رقم (7)

رقم العضو	الابعاد	القياس القبلي	القياس البعدي	الفروق
1.	المخاطر الاجتماعية للاتجار بالاعضاء البشرية	71.6	79.0	7.4
2.	المخاطر الاجتماعية للاتجار بالاعضاء البشرية	59.2	87.6	28.4
3.	المخاطر الاجتماعية للاتجار بالاعضاء البشرية	54.3	85.1	30.8
4.	المخاطر الاجتماعية للاتجار بالاعضاء البشرية	61.7	79.0	17.3
5.	المخاطر الاجتماعية للاتجار بالاعضاء البشرية	55.5	80.2	24.7
6.	المخاطر الاجتماعية للاتجار بالاعضاء البشرية	61.7	80.2	18.5

23.5	80.2	56.7	المخاطر الاجتماعية للاتجار بالاعضاء البشرية	7.
11.2	71.6	60.4	المخاطر الاجتماعية للاتجار بالاعضاء البشرية	8.
12.4	76.5	64.1	المخاطر الاجتماعية للاتجار بالاعضاء البشرية	9.
11.1	76.5	65.4	المخاطر الاجتماعية للاتجار بالاعضاء البشرية	10.
19.8	80.2	60.4	المخاطر الاجتماعية للاتجار بالاعضاء البشرية	11.
3.8	58.1	54.3	المخاطر الاجتماعية للاتجار بالاعضاء البشرية	12.
24.7	79.0	54.3	المخاطر الاجتماعية للاتجار بالاعضاء البشرية	13.
14.9	75.3	60.4	المخاطر الاجتماعية للاتجار بالاعضاء البشرية	14.
23.5	72.8	49.3	المخاطر الاجتماعية للاتجار بالاعضاء البشرية	15.

يتضح لنا مما سبق ان العضوالاول هذا العضو قد احتل المركز الثاني بين ترتيب شباب المجموعة التجريبية البالغ عددهم (15) عضو وذلك طبقا لنتائج مقياس وعى الشباب بخطورة مشكلة الاتجار بالاعضاء البشرية حيث حصل العضو فى القياس القبلى على 110 درجة بنسبة 64.4 % مثلت منها الدرجة الخاصة ببعء المخاطر الاجتماعية بنسبة 71.6 % ، وقد حصل العضو فى القياس البعدى واحتلت المخاطر الاجتماعية للاتجار بالاعضاء البشرية المرتبة الاخيرة بنسبة 79.0 % بفارق قدره 7.4 % من الدرجة الكلية للبعء عن القياس القبلى .

اما العضو الثاني احتل المركز التاسع بين ترتيبه بشباب المجموعة بنسبة المخاطر الاجتماعية بنسبة 59.2 % من اجمالى الدرجة الكلية للبعء فى القياس البعدى واحتلت المخاطر الاجتماعية للاتجار بالاعضاء البشرية المرتبة الاخيرة بنسبة 87.6 % بفارق قدره 28.4 % من الدرجة الكلية للبعء عن القياس القبلى .

اما العضو الثالث احتل المركز العاشر بين ترتيب شباب المجموعة التجريبية في القياس القبلي بنسبة المخاطر الاجتماعية بنسبة 54.3 % من اجمالى الدرجة الكلية للبعد القياس البعدى على 140 درجة بنسبة 81.8 % من الدرجة الكلية للمقياس ، وكانت اكثر المخاطر التى تم التوعية بها هى المخاطر الاجتماعية للاتجار بالاعضاء البشرية حيث احتلت المرتبة الاولى بنسبة 85.1 % بفارق قدره 30.8 %

اما العضو الرابع هذا العضو قد احتل المركز الخامس بين ترتيب شباب المجموعة التجريبية د المخاطر الاجتماعية بنسبة 61.7 % اما العضو فى القياس البعدى المخاطر الاجتماعية للاتجار بالاعضاء البشرية والتي احتلت المرتبة الثانية بنسبة 79.0 % بفارق قدره 17.3 %

اما العضو الخامس احتل المركز الثامن بين ترتيب شباب المجموعة التجريبية فى القياس القبلى على 99 درجة بنسبة 57.8 % مثلت منها الدرجة الخاصة ببعد المخاطر الاجتماعية بنسبة 55.5 % المخاطر الاجتماعية للاتجار بالاعضاء البشرية والتي احتلت المرتبة الثانية بنسبة 80.2 % بفارق قدره 24.7 %

اما العضو السادس قد احتل المركز الثالث بين ترتيب شباب المجموعة التجريبية العضو فى القياس القبلى على 105 درجة بنسبة 61.4 % مثلت منها الدرجة الخاصة ببعد المخاطر الاجتماعية بنسبة 61.7 % وقد حصل العضو فى القياس البعدى احتلت المخاطر الاجتماعية للاتجار بالاعضاء البشرية المرتبة الاخيرة بنسبة 80.2 % بفارق قدره 18.5 % من الدرجة الكلية للبعد عن القياس القبلى .

اما العضو السابع هذا العضو قد احتل المركز السابع بين ترتيب شباب المجموعة التجريبية ببعد المخاطر الاجتماعية بنسبة 56.7 % وقد حصل العضو فى القياس البعدى على اجمالى الدرجة الكلية للبعد تلى ذلك المخاطر الاجتماعية للاتجار بالاعضاء البشرية والتي احتلت المرتبة الثانية بنسبة 80.2 % بفارق قدره 23.5 %

اما العضو الثامن هذا العضو قد احتل المركز الرابع بين ترتيب شباب المجموعة التجريبية ببعد المخاطر الاجتماعية بنسبة 60.4 % من اجمالى الدرجة الكلية للبعد ، وقد حصل العضو فى القياس البعدى احتلت المخاطر الاجتماعية للاتجار بالاعضاء البشرية بنسبة 71.6 % بفارق قدره 11.2 %.

اما العضو التاسع هذا العضو قد احتل المركز الاول بين ترتيب شباب المجموعة التجريبية حيث حصل العضو فى القياس القبلى على . المخاطر الاجتماعية بنسبة 64.1 %.

وقد حصل العضو فى القياس البعدى على اجمالى الدرجة الكلية للبعد واحتلت المخاطر الاجتماعية للاتجار بالاعضاء البشرية بنسبة 76.5 % بفارق قدره 12.4%

اما العضو العاشر هذا العضو قد احتل المركز السادس بين ترتيب شباب المجموعة التجريبية المخاطر الاجتماعية بنسبة 65.4% وقد حصل العضو فى القياس البعدى المخاطر الاجتماعية للاتجار بالاعضاء البشرية والتي احتلت المرتبة الثانية بنسبة 76.5 % بفارق قدره 11.1%

اما العضو الحادي عشر هذا العضو قد احتل المركز السادس مكرر المخاطر الاجتماعية بنسبة 60.4% من اجمالى الدرجة الكلية للبعد. وقد حصل العضو فى القياس البعدى على المخاطر الاجتماعية للاتجار بالاعضاء البشرية والتي احتلت المرتبة الثانية بنسبة 80.2 % بفارق قدره 19.8%

اما العضو الثاني عشر هذا العضو قد احتل المركز الثاني عشر بين ترتيب شباب المجموعة التجريبية البالغ المخاطر الاجتماعية بنسبة 60.4%. وقد حصل العضو فى القياس البعدى من اجمالى الدرجة الكلية للبعد واحتلت المخاطر الاجتماعية للاتجار بالاعضاء البشرية بنسبة 58.1% بفارق قدره 3.8%

اما العضو الثالث عشر هذا العضو قد احتل المركز الحادى عشر بين ترتيب شباب المجموعة التجريبية المخاطر الاجتماعية بنسبة 54.3 % من اجمالى الدرجة الكلية للبعد وقد حصل العضو فى القياس البعدى احتلت المخاطر الاجتماعية للاتجار بالاعضاء البشرية بنسبة 79% بفارق قدره 24.7%.

اما العضو الرابع عشر هذا العضو قد احتل المركز السادس مكرر بين ترتيب شباب المجموعة التجريبية للاتجار بالاعضاء البشرية حيث حصل العضو فى القياس القبلى على ان المخاطر الاجتماعية بنسبة 60.4% من اجمالى الدرجة الكلية وقد حصل العضو فى القياس البعدى على واحتلت المخاطر الاجتماعية للاتجار بالاعضاء البشرية المرتبة الاخيرة بنسبة 75.3% بفارق قدره 14.9%

اما العضو الخامس عشر هذا العضو قد احتل المركز الثالث عشر مكرر بين ترتيب شباب المجموعة التجريبية القياس القبلى على 89 درجة بنسبة 52 % مثلت منها الدرجة الخاصة ببعد المخاطر الاجتماعية بنسبة 49.3 % من اجمالى وقد حصل العضو فى القياس البعدى على واحتلت المخاطر الاجتماعية للاتجار بالاعضاء البشرية بنسبة 72.8% بفارق قدره 23.5%

جدول رقم (8)

مقارنه بين المجموعة الضابطة والمجموعة التجريبية فى الابعاد الثلاثة

جدول رقم (35) يوضح الفروق بين درجات وعى الشباب قبليا وبعديا على مقياس

المخاطر الاجتماعية للاتجار بالاعضاء البشرية بالنسبة للمجموعة الضابطة والتجريبية

مقياس البعدى للمجموعة الضابطة التجريبية معا					المقياس القبلى للمجموعة الضابطة والتجريبية معا				
ملاحظات	2 ف	ف	س2 بعدى تجريبية	س2 بعدى ضابطة	2 ف	ف	س1 قبلى تجريبية	س1 قبلى ضابطة	م
س1 = 48.01	784	28	64	36	100	10	58	48	1
س2 = 64.2	1296	36	71	35	9-	3-	48	51	2
ف [^] = 16.13	1024	32	69	37	4-	2-	44	46	3
ع ف = 5.73	841	29	64	35	9	3	50	47	4
ت المحسوبة = 10.90	1024	32	65	33	16-	4-	45	49	5
ت الجدولية عند (0.01)	676	26	65	39	16-	4	50	46	6
درجة حرية (14) = 3.14	961	31	64	33	81-	9-	46	55	7
	484	22	58	36	9	3	49	46	8
س1 = 47.4	900	30	62	32	36	6	52	46	9
س2 = 51.4	625	25	62	37	49	7	53	46	10
ف [^] = 4.06	1521	39	65	26	36	6	49	43	11
ع ف = 3.08	1156	34	69	35	16-	4-	44	48	12
ت المحسوبة = 5.10	900	30	64	34	25-	5-	44	49	13
ت الجدولية عند (0.01)	900	30	61	31	9	3	49	46	14
درجة حرية (14) = 3.14	484	22	59	37	25-	5-	40	45	15

يتضح من الجدول السابق بمقارنة (ت) المحسوبة بالنسبة لبعد المخاطر الاجتماعية للمجموعة التجريبية وقيمتها (10.90) بقيمة (ت) المحسوبة بالنسبة لبعد المخاطر الاجتماعية للمجموعة الضابطة وقيمتها (5.10) عند مستوى معنوية (0.01) ودرجة حرية (14) وجد أن هناك فارق كبير بين (ت) المحسوبة لبعد المخاطر الاجتماعية للمجموعة التجريبية و (ت) المحسوبة لبعد المخاطر الاجتماعية للمجموعة الضابطة حيث أن (ت) المحسوبة لبعد المخاطر الاجتماعية للمجموعة التجريبية أكبر من (ت) المحسوبة بالنسبة لبعد المخاطر الاجتماعية للمجموعة الضابطة (وذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة معنوية بين درجات الشباب قبل إجراء التجربة وبعدها على مقياس وعى الشباب بالمخاطر الاجتماعية بمركز الشباب عند مستوى معنوية

(0.01) ويشير هذا إلى فعالية برنامج التدخل المهني للخدمة الاجتماعية في تنمية الوعي بالمخاطر الاجتماعية لدى الشباب المترددين على مركز شباب شروق (هـ) بالفيوم ويرجع هذا إلى انعكاس التغيير الذي أحدثه البرنامج التوعوي مع الشباب ومستوى إدراكهم بالمعلومات التي اكتسبوها من خلال المحاضرات التي قام بها الباحث ونخبة من الأكاديميين الاجتماعيين ومستوى تقبل الشباب للمعلومات وتغيير وتنمية فكرهم .

- مناقشة وتحليل نتائج الدراسة :

- مناقشة صحة الفرض الفرعي الأول :

يتمثل الفرض في : " توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين القياسين القبلي والبعدي لبرنامج التدخل المهني للخدمة الاجتماعية لتنمية وعي شباب المناطق العشوائية بالمخاطر الاجتماعية للإتجار بالأعضاء البشرية " .

ولإثبات صحة هذا الفرض فقد تبين من الجدول رقم (22) والذي يوضح الفروق بين القياسين القبلي والبعدي للشباب عينة الدراسة على مقياس وعي الشباب بخطورة مشكلة الإتجار بالأعضاء البشرية لبعده المخاطر الاجتماعية للإتجار بالأعضاء البشرية وجود فروق ذات دلالة معنوية بين توعية الشباب عينة الدراسة بالمخاطر الاجتماعية للإتجار بالأعضاء البشرية قبل التدخل المهني وبعده مع الشباب عينة الدراسة لصالح التدخل المهني .

ويشير ارتفاع الدرجة بعد التدخل المهني بممارسة البرنامج باستراتيجياته المستخدمة مع العينة المختارة من الشباب المترددين على مركز شباب شروق (هـ) بالفيوم الى ان البرنامج قد حقق هدفه في تنمية وعي الشباب بخطورة مشكلة الإتجار بالأعضاء البشرية ويتبين لنا ذلك من خلال عرض بعض نتائج الجدول رقم (26) والذي يوضح درجات الشباب على مقياس الدراسة في القياسين القبلي والبعدي حيث اشارت نتائج هذا الجدول الى ارتفاع درجة وعي الشباب عينة الدراسة من المخاطر الاجتماعية للإتجار بالأعضاء البشرية وعلى سبيل المثال وليس الحصر كانت درجة العضو الثاني في القياس القبلي على هذا البعد 58 درجة بنسبة 59.2 % ارتفعت الى 71 درجة بنسبة 87.6 % في القياس البعدي ، العضو الخامس في القياس القبلي على هذا البعد 45 درجة بنسبة 55.5 % ارتفعت الى 65 درجة بنسبة 80.2 % في القياس البعدي ، العضو الثامن في القياس القبلي على هذا البعد 49 درجة بنسبة 60.4 % ارتفعت الى 58 درجة بنسبة 71.6 % في القياس البعدي ، العضو العاشر في القياس القبلي على هذا البعد 53 درجة بنسبة 65.4 % ارتفعت الى 62 درجة بنسبة 76.5 % في القياس البعدي ، العضو الثاني عشر في القياس القبلي على هذا البعد 44 درجة بنسبة 54.3 % ارتفعت الى

69 درجة بنسبة 85.1 % فى القياس البعدى ، العضو الخامس عشر فى القياس القبلى على هذا البعد 40 درجة بنسبة 49.3 % ارتفعت الى 59 درجة بنسبة 72.8 % فى القياس البعدى وهكذا لبقية الاعضاء عينة الدراسة .

وبمناقشة وتحليل النتائج السابقة فان هذا يؤكد صحة الفرض الفرعى الاول

ثامنا : مراجع البحث

- (سورة الاسراء : الايه 70 : 289)
- مبارك ، هشام عبد العزيز (2010) : الاتجار بالبشر بين الواقع والقانون ، مملكة البحرين "وزارة الداخلية " ، مركز الاعلام الامنى .
- المكتب التنفيذى للامم المتحدة المعنى بالمخدرات والجريمة (2009 فبراير) " التقرير العالمى عن الاتجار بالاشخاص ..
- بروتوكول منع وقمع الاتجار بالاشخاص وبخاصة النساء والاطفال المكمل لاتفاقية الامم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية " نوفمبر"2000، تم اعتمده وعرض للتوقيع والتصديق والانضمام بموجب قرار الجمعية العامة للامم المتحدة 25 الدورة الخامسة والخمسون المؤرخ في الثاني من نوفمبر 2000
- اللجنة الوطنية التنسيقية لمكافحة ومنع الاتجار بالبشر (2010) : الخطة الوطنية لمكافحة الاتجار بالبشر خلال الفترة من يناير 2011 حتى يناير 2013 ، القاهرة ، فى الثانى من ديسمبر عام 2010 .
- شاعر، راميا محمد (2012): الاتجار بالبشر " قراءة قانونية اجتماعية ، لبنان ، منشورات الحلبي الحقوقية .
- عيسى ، محمد احمد (2012) : الاتجار بالبشر فى القانون واحكام الشريعة الاسلامية ، مجلة رسالة الحقوق السنه الرابعة العدد الثانى ، جامعة بغداد ، كلية القانون .
- سعد ، احمد محمود (1986) : زرع الاعضاء بين الحظر والاباحة ، القاهرة ، دار النهضة العربية .
- Bernstein, Hayden,(February 2009) : **organ-trafficking and the state of Israel Jewish and ethical Guidelines for a Regulated market in Human organs** , Master Dissertation , McGill University .

- 10- Saehan, Osman(2009): **Identifying social and political correlates of National Human trafficking socores an Extension of bales s theory of modern slavery** , 11 مركز الدراسات والبحوث (2005) : **مكافحة الاتجار** بالاشخاص والاعضاء البشرية ، الرياض ، جامعة نايف العربية للعلوم الامنية .
- 12- Onder karakus (2008): **A Quantitative analysis of the Growing Business of organized crime structural predictors of cross-National Distribution of Human trafficking markets and trafficking in women in turkey** , Doctor of philosophy , Faculty of Criminal Justice , Michigan State University .
- لطفى، سهير(2010): **الاتجار في الاعضاء البشرية في اطار الاتجار بالبشر** ، الجوانب المنهجية للبحث ، وزارة الخارجية مشروع دعم القدرات في مجال حقوق الانسان ، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والقانونية ، القاهرة 2010.
- فهيمى ، خالد مصطفى (2012): **النظام القانوني لزراعة الاعضاء البشرية ومكافحة جرائم الاتجار بالاعضاء البشرية في ضوء القانون رقم 5 لسنة 2010 والاتفاقيات الدولية والتشريعات العربية** ، الاسكندرية ، دار الفكر الجامعي .
- هامل، فوزية (2012) : **الحماية الجنائية للاعضاء البشرية فى ظل القانون المؤرخ فى 25 فيفرى 2009 المتعلق بالاتجار بالاعضاء البشرية** ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الحقوق والعلوم السياسية جامعة الحاج لخضر باتنة .
- سليمان ، حميدة السيد (2011) : **بيع الاعضاء الادمية بين الحظر والاباحة** ، رسالة دكتوراة غير منشورة ، كلية الحقوق جامعة المنصورة .
- دراجى ، ابراهيم (2009) : **الاتجار بالاعضاء البشرية** ، المنظمة الدولية للهجرة .

